

أحكام السرقة وكيفية تنفيذها في التشريع الإسلامي والقانون المدني
بروناي دار السلام : دراسة مقارنة

الحاجه عفي عظيرة بنت موسى
١٠.B ٠٠٠٢

كلية الشريعة والقانون
جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية
سلطنة بروناي دارالسلام

جماد الأخير ١٤٣٥ / إبريل ٢٠١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحكام السرقة وكيفية تنفيذها في التشريع الإسلامي والقانون المدني في
بروناي دار السلام : دراسة مقارنة

الحاجه عفي عظيرة موسى

١٠.B.٠٠٠٢

بمّث مقدم لاسلكمال مملبلبال المصول على درلة
البكالوريوس في الفله والقضاء

كلية الشريعة والقانون
جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية
سلطنة بروناي دارالسلام

جماد الأخير ١٤٣٥ / إبريل ٢٠١٤

الإشراف

أحكام السرقة وكيفية تنفيذها في التشريع الإسلامي والقانون المدني في بروناي
دارالسلام : دراسة مقارنة .

الحاجه عفي عظيرة موسى

١٠B.٠٠٠٢

المشرف : د. محمد حمد كنان ميغا

التوقيع:----- التاريخ:-----

عميد الكلية : الأستاذ المشارك الدكتور عبد المهيمن نورالدين ايوس

التوقيع:----- التاريخ:-----

إقرار

بسم الله الرحمن الرحيم

إنني أقر وأعترف أنّ هذا البحث العلمي من عملي وجهدي الشخصي . أما
المقتطفات والاقتباسات فقلد أشرت إلى مصدرها في هامش البحث

التوقيع :

اسم الطالبة : الحاجة عفي عظيرة موسى

رقم التسجيل: (١٠B٠٠٠٢)

تاريخ التسليم: ٧ جماد الأخير ١٤٣٥ / ٧ إبريل ١٤٣٥

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير منشورة

حقوق الطبع © ٢٠١٤م لحاجه عفي عظيرة بن موسى .

أحكام السرقة وكيفية تنفيذها في التشريع الإسلامي والقانون المدني

بروناي دارالسلام : دراسة مقارنة .

لا تجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل ، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية :

١ . يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢ . يكون لجامعة السلطان الشريف علي الإسلامية ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو صورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية ولكن ليس الأغراض البيع العام.

٣ . لمكتبة جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكاتب الجامعات ومراكز البحث العلمي الأخرى.

أكد هذا الإقرار : عفي عظيرة بنت موسى .

٧ جمادالأخير ١٤٣٥هـ / ٧ إبريل ٢٠١٤م

التاريخ:

التوقيع:

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، يا عليم علمني من علمك ما ترضى به عني ولا تؤاخذني بما تعلمه مني ، يا عليم خلقتني بخلق العلم وحففتني بحقائق العلم ، رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي .

أما بعد ،

فالحمد لله له الشكر والفضل على إتمام بحثي المتواضع وخروجه إلى حيز الوجود . ويسرني أن أرفع الشكر والتقدير إلى السيد فغيران أنق د. حاج أمير الدين ألم شاه بن فغيران أنق حاج إسماعيل المدير بالنيابة لجامعة السلطان شريف علي الإسلامية لاهتمامه الدءوب لطلاب وطالبات الجامعة وتوفير كل ما فيه مصلحتهم علميا وثقافيا.

وأرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى د. محمد حمد كنان ميغا ، المشرف المحترم الذي أرشدني وقدم لي التوجيهات النافعة حتى خرج هذا البحث في هذه الصورة. فبارك الله فيه وجزاه خير الجزاء.

ولا أنسى أن أقدم عميق الشكر والتقدير لجميع الأساتذة الكرام عامة ، وخاصة الأساتذة في قسم الشريعة و مركز تنمية العلوم وتعليم اللغات ، وإلى كل الموظّفين في هذه الجامعة، على مساعدتهم وتشجيعهم المعنوي لي مباشرة وغير مباشرة لكتابة هذا البحث .

وأغتنم الفرصة لأرفع أكفّ الضراعة إلى الله تعالى ليرحم والديّ: موسى بن حاج جاييس و أمي حاجة رقية بنت حاج غافر كما ريباني صغيرا، كما أسأله سبحانه أن يرحم جدي حاج سليم بن راشد و جدي حاجة تواه بنت محمد داود وأسرتي وأصدقائي منهم : عبد الفطري بن عبد الله وغيرهم الذين ساعدوني حتى أنهيت كتابة هذا البحث على وجه أفضل، وجزاهم الله جميعا خير الجزاء.

~ز~

وأخيراً، الشكر موصول لكل من قدّم لي يد المساعدة في إعداد البحث ، لعل الله
يجيزهم جميعاً خيراً الجزاء في الدارين . آمين يا رب العالمين.

ملخص البحث

أحكام السرقة وكيفية تنفيذها في التشريع الإسلامي والقانون المدني في

بروناي دار السلام : دراسة مقارنة .

يهدف البحث إلى التعرف على أحكام السرقة وكيفية تنفيذها في التشريع الإسلامي والقانون المدني في بروناي دار السلام . وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من القرآن والسنة و أقوال العلماء في الكتب الفقهية والكتب المعاصرة عن هذه الجريمة والكتب الخاصة بالقانون البروناي مع عقد المقارنة بينهما. فتبين من الدراسة مواطن الاتفاق والاختلاف بين التشريع الإسلامي والقانون المدني البروناي فيما يتعلق بالسرقة. حيث يختلفان في مفهوم السرقة، وذلك من نواح عدة: من حيث الصفات المعبرة في السارق، وفي المسروق، وفي وسائل إثبات السرقة. وكذلك في العقوبة، فإن التشريع الإسلامي يحدّد القطع لعقوبتها، أما القانون المدني فالعقوبة فيه هو التعزير؛ من الحبس والغرامة والجلد. ويتفقان في أمور تتلخص في اعتبار السرقة جريمة من الجرائم الكبرى، كما يتفقان في الحكمة من تحريم السرقة وهي دفع الضرر والفساد عن الناس في ممتلكاتهم. وقد وصلت نتائج الدراسة إلى إبراز ذلك كلّ عن طريق المقارنة بين التشريع الإسلامي والقانون المدني البروناي.

ABSTRACT

SARIQAH AND THE IMPLEMENTATION FROM ISLAMIC LAW PERSPECTIVE AND CIVIL LAW PRACTICED IN BRUNEI DARUSSALAM :COMPARATIVE STUDY

This research will discuss the sariqah and the implementation from Islamic law perspective and civil law practiced in Brunei Darussalam . The researcher follows the inductive and analytical approach in order to fulfil the objective of this research . Information is gained from Al-Quran,hadith and scholar thoughts in fiqh books and numerous type of legal acts books.Through these approaches ,the researcher will be able to give the similarities and differences of sariqah between two different laws perspectives and identify the implementation in Islamic law perspective and civil law practiced in Brunei .The researcher will point out various aspects of sariqah, from the characteristic of thief , the kind of stolen things aspect and the way of conviction. The research will explaine the punishment in Islamic perspectives,which is amputation hand. Whilst ,civil legal practiced in Brunei is more keen to ta'zir such like imprisonment and a fine or whipping. There will be some similarities when it comes to objectives, that is to prevent harm and mischievous. By the range of differences, the researcher will able to explain the details of Sariqah between Islamic theory and civil practiced perspectives in Brunei

Abstrak

Hukum Curi Dan Cara Perlaksanaannya Dari Segi Perundangan Syari'e Dan Undang-Undang Sivil Di Brunei : Kajian Perbandingan

Latihan ilmiah ini membincangkan tentang hukum curi dan cara perlaksanaannya dari segi perundangan syari'e dan undang-undang sivil di Brunei. Latihan ilmiah ini akan menggunakan teknik analisa berdasarkan Al-Quran, sunnah dan pendapat-pendapat ulama di dalam kitab-kitab fiqh di samping menggunakan buku-buku kontemporari dan buku akta rasmi Brunei Darussalam. Melalui pendekatan ini , pengkaji akan mampu memberikan pengertian sariqah dari segi prespektif syarak dan pengertiannya dari segi perundangan sivil di Brunei. Disamping itu juga, pengkaji akan menyentuh beberapa aspek yang berkaitan dengan pengertian curi iaitu dari sudut pencuri, barang yang di curi dan cara pensabitannya. Pengkaji juga akan membincangkan mengenai dengan hukuman yang bakal dijatuhkan bagi pesalah yang sabit baginya hukuman. Hukuman potong tangan akan dijalankan bagi pencuri yang menepati ciri-ciri sariqah dari segi syarak. Manakala undang-undang sivil lebih memfokuskan hukuman berbentuk ta'zir kepada pesalah , iaitu berupa penjara, denda atau sebatan. Penjelasan kedua-dua terma jenayah ini akan diikuti dengan menghuraikan persamaan dari segi objektif hukuman iaitu menolak kemudaratan berlaku. Kesimpulannya, Pengkaji akan mampu memberikan penjelasan yang jelas melalui perbezaan di antara perundangan syari'e dan amalan sivil dalam mengendalikan curi.

محتويات البحث

ج	الإشراف.....
د	إقرار.....
هـ	إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير منشورة.....
و	شكر وتقدير.....
ز	ملخص البحث.....
ح	ABSTRACT.....
ط	Abstrak.....
م	الاختصارات.....
م	ABBREVIATION.....
ن	فهرس الآيات القرآنية.....
س	فهرس الأحاديث النبوية.....
١	المقدمة.....
٧	الفصل الأول مفهوم السرقة في التشريع الإسلامي وأنواعها وحكمها وأدلة تحريمها.....
٧	المبحث الأول : مفهوم السرقة في التشريع الإسلامي.....
٩	المبحث الثاني : أنواع السرقة.....
١٦	المبحث الثالث : حكم السرقة و أدلة تحريمها.....

الفصل الثاني الصفات التي يجب اعتبارها في السرقة وطرق إثباتها وعقوبة السرقة في التشريع الإسلامي

وكيفية تنفيذها..... ١٩

المبحث الأول : الصفات التي يجب اعتبارها في السرقة ١٩

المطلب الأول : الصفات التي يجب اعتبارها في السارق ١٩

المطلب الثاني : الصفات التي يجب اعتبارها في الشيء المسروق ٢٣

المطلب الثالث : الصفات التي يجب اعتبارها في موضع المسروق ٢٨

المبحث الثاني : طرق إثبات السرقة ٣١

المطلب الأول : الشهادة ٣١

المطلب الثاني : الإقرار ٣٣

المطلب الثالث : اليمين ٣٥

المبحث الثالث : عقوبة السرقة وكيفية تنفيذها ٣٧

المطلب الأول : عقوبة السرقة ٣٧

المطلب الثاني : كيفية تنفيذها ٣٩

الفصل الثالث أحكام السرقة وكيفية تنفيذها في القانون المدني البروناوي والمقارنة بينه وبين التشريع

الإسلامي في ذلك ٤٢

تمهيد: ٤٢

المبحث الأول : السرقة في القانون المدني برونواوي ٤٣

المطلب الأول : مفهوم السرقة في القانون المدني البروناوي ٤٣

المطلب الثاني : حكم السرقة في القانون المدني البروناوي ٤٧

المبحث الثاني: المقارنة بين القانون المدني والتشريع الإسلامي فيما يتعلق بالسرقة ٥٥

المطلب الأول : محل الاتفاق بينهما ٥٥

~ل~

المطلب الثاني : محل الاختلاف بينهما..... ٥٥

الخاتمة..... ٦٠

قائمة المصادر والمراجع..... ٦٢

الاختصارات

الجزء	:	ج
دون التاريخ	:	د.ت
دون المكان	:	د.م
دون النشر	:	د.ن
صفحة	:	ص
الميلادي	:	م
الهجري	:	هـ

ABBREVIATION

Ed.	editor
ed.	edition
Chap.	chapter
<i>ibid</i>	<i>iom beam induced deposition</i>
n.d	no date/no year
No.	Number
n.pl	no publisher
<i>Op.cit</i>	<i>opus citatum est</i>
p	page
pp	pages
sec	section
vol	volume
. . .etc	<i>et cetera</i>

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية	السورة	رقم الآيات
١٦	<p>﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾﴾</p>	سورة المائدة	٣٣
١٦	<p>﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾</p>	سورة المائدة	٣٨

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	اسم الكتاب	متون الحديث	رقم الحديث
١٤	سنن الترمذي	«ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع».	١٤٥٣
١٧	صحيح مسلم	« أتشفع في حد من حدود الله ؟ " ثم قام فاخترط فقال : "أيها الناس ! إنما أهلك الذين قبلكم ، إنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف ، تركوه . و إذا سرق فيهم الضعيف ، أقاموا عليه الحد . وأيم الله ! لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ».	-
٢٠	سنن أبي داود	«رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ».	٤٣٩٨
٢١	سنن ابن ماجه	«رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».	٢٠٤٣
٢٥	سنن ابن ماجه	«لا قطع في ثمر ولا كثر».	٢٥٩٣
٢٦	صحيح البخاري	« لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده ».	١٦٨٧
٢٦	سنن ابن ماجه	«لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا»	٢٥٨٥

الصفحة	اسم الكتاب	متون الحديث	رقم الحديث
٣٠	مسند أحمد بن حنبل	«كنت نائما في المسجد على خميصة لي فسرقت...».	٢٧٦٤٤

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، نحمده وستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمداً أشرف الأنبياء والمرسلين و على آله وصحبه أجمعين.

وبعد ،

فإنّ الحدود هي العقوبة المقدّرة التي ورد فيها نص من الشارع يبين نوعها ويقدر مقدارها. فالحدود تشمل حد الزنا والقذف و حد الخمر والحراة والردة والبغاة و أيضا السرقة. فالسرقة- محلّ الدراسة- هي الجناية بالتعدي على مال الغير؛ لأنّ مقصودها هو أخذ مال الغير بدون رضاه، فهو حرام؛ لأنّ الإسلام يهتم برعاية مال المسلمين، فلذلك اعتبر حفظ المال ضرورة من الضروريات الخمس وهو مقصد من مقاصد الشريعة. كما قال عليه الصلاة والسلام: " إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ"^١. والتنديد بهذه الجريمة ليس خاصا بهذه الشريعة فحسب بل اتفق على ذلك كل الملل والنحل. وقد وضع القانون البروناي المواد الخاصة بهذه الجريمة كسائر قوانين العالم.

و هذا البحث يحتوي على دراسة مقارنة بالنسبة لأحكام السرقة وكيفية تنفيذها في التشريع الإسلامي والقانون المدني البروناي أي القانون الجنائي تحت الفصل ٢٢.

^١ - مسلم. صحيح مسلم. د. ط. دار الجيل - بيروت، ودار الآفاق الجديدة- بيروت. كتاب الحج. باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم. ج. ٤. ص ٣٩.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إن أهمية هذا الموضوع تكمن في خطورة جريمة السرقة، وآثارها السيئة على الفرد والمجتمع، وكون هذا البحث يسعى لإبراز حقيقة السرقة وعلاقتها بالمصطلحات القريبة منها، وعقوبتها في المنظور الشرعي والقانوني في بروناي دار السلام. أما أسباب اختيار الموضوع فلها صلة بهذه الأهمية المذكورة، فالدوافع إلى اختيار هذا الموضوع، هي:

- لتعميق المعرفة بجريمة السرقة التي تعتبر تهديدا للأمن والاستقرار، والوقوف على وجوه المقارنة بين التشريع الإسلامي والقانون المدني البروناي في ما يتعلق بالسرقة.
- ولأنه بحث يشتمل على الجانب المكتبي والجانب الميداني عن طريق المقابلات والاستبيانات.
- ولأنه بحث يسعى لتعميق النظر عن طريق تحليل النصوص الشرعية والقانونية المتعلقة بالسرقة والمصطلحات القريبة منها.

مشكلات البحث:

إن المشكلات في هذا البحث تنحصر في التمييز بين مصطلح السرقة والمصطلحات الأخرى القريبة منه، وتحديد حكم هذه المصطلحات، وكيفية إثبات جريمة السرقة وعقوبتها في التشريع الإسلامي والقانون المدني البروناي.

أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى حل المشكلات المذكورة، من خلال:
- تحديد مفهوم السرقة في التشريع الإسلامي على مستوى المذاهب الأربعة: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، والقانون المدني البروناي.
 - التعرف على المصطلحات القريبة من السرقة، والقاسم المشترك بينها، وأحكامها في التشريع الإسلامي والقانون المدني البروناي.